**المحاضرة الثامنة :**

**التقسيم غير الاقتصادي والذي يتمثل بالتقسيم الإداري والوظيفي أو الخدمي**

يعتمد هذا التقسيم على تجميع الخدمات ذات الطبيعة المتجانسة من حيث الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة وفي هذا النطاق يمكن التمييز بين الأنواع المختلفة من النفقات وكما يأتي :

**النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي والدبلوماسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.والجوانب الثقافية والبحث العلمي وتتفاوت الدول فيما بينها بالتعاطي مع هذا النوع من النفقات بحسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية إذ نجد إن الدول المتقدمة تولي هذه المسالة اهتماما بالغا وتخصص الأموال اللازمة لمواكبة التطور في العلم والتكنولوجيا.  
**2-النفقات الاجتماعية:** وهي التي تـنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل …الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة، والإسكان.  
**3-النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى خدمة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.  
والتقسيمات السابقة للنفقات العامة فهي على سبيل المثال لا الحصر، لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفصيلها على نحو أكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من الأنواع المتقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها.

يتضح من مضمون المحاضرة المتقدمة ان هناك تقسيما للنفقات العامة تبعا لوظيفتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية وان الدولة لها اغراض واهداف معينة في كل نوع من انواع هذه النفقات المتقدمة .